فوق الطاولة

د. سعد بساطة

مؤسسات بأكملها تعاني استفحال ظاهرة «الغباء»!

تعاني المؤسسات (إنتاجية أم خدمية)؛ كثيراً من الأعباء؛ على رأسها العنصر البشري؛ وقد تبادر لذهني موضوع «الغباء البشري» وهو عنوان كتاب للمفكر الإيطالي كارلو شيبولا نشره ١٩٧٦ بالإنكليزية؛ ثم ١٩٨٨ بالإيطالية بعنوان (Allegro ma non troppo) بسرعة ولكن ليس كثيراً)؛ وتصدّر قائمة أفضل الكتب في كل اللغات الـ(١٦) التي نشر بها، وطبع بدايةً بنسخ محدودة للذين يتعيّن عليهم التعامل مع أولئك الأغبياء!

لدى استهلال الكتاب؛ يراودك شعور أنه مقطوعة ساخرة؛ ثم تجد أنه عمل جدي؛ بتحليل رصين؛ وتسير بقراءة ممتعة على العكس من علم الاقتصاد المضجر! سننسى فحوى قوانين آدم سميث؛ وغيرها؛ في حين قوانين شيبولا سترسخ بأذهاننا..

يتحدث الكتاب عن «محاولة للكشف عن القوى السلبية» التي تسيّر البشر، نرى على رأسها «الغباء»، فيرى أن الجميع دائماً يقللون من حجم الأغبياء العددي وضررهم في شركة ما، ولكن الحقيقة الثابتة أن عددهم أكثر مما يتصور أحدنا، ويجب ألا ننظر إلى الأغبياء نظرة فوقية، فهم في الأغلب يسهمون في اتخاذ الكثير من القرارات المؤسساتية.

يوصف الغبي بأنه شخص يؤذي مؤسسته وزملاءه، وربما نفسه، من دون أي مصلحة له، فهو غير قاطع الطريق الذي يحقق (وافقنا أو لم نوافق) مصلحة له، في حين الأغبياء يؤذون الآخرين من دون مكسب، بالتالي يلحقون بالبشر الكثير من الأضرار، الغبي يعمل ضد مصلحته ومصلحة الآخرين، والأغبياء هم مجموعة غير مرتبطة وغير منظمة، وليس لها زعيم، مثل الجماعات المنظمة أو المؤذلجة، مع أن بمقدورهم أن يعملوا بانسجام كما أن يداً خفية توجههم، ويسهم نشاط كل عضو في الجماعة في تعزيز وتعظيم فاعلية نشاط الآخرين، أي إن نتائج أعمالها «متساندة» ودون أن يقصدوا ذلك!

ليس للغباء علاقة بمكان الميلاد ولا الطبقة الاجتماعية ولا مستوى التعليم، ولا لون البشرة.. فهو يتقاطع مع الجميع، فاحتمال أن يكون الشخص غبياً: سمة مستقلة عن أي سمة أخرى يتصف بها الشخص، كما أن الغباء معطى «طبيعي» مثل توزيع البشر بين النساء والرجال، ففي الأخير نجد أن النسبة متقاربة في أي مجتمع بشري ندرسه، وكذلك الأغبياء، لا يعطي العلم رقماً لنسبة الأغبياء في المجتمع، ولكنه يؤكد أنهم أكثر من أي تصور متاح!

مقولة «إن الأغبياء لا حصر لهم»، فالأغبياء يظهرون بمؤسستنا فجأة وعلى نحو غير متوقع، وفي أقل الأماكن ملاءمةً وغير متوقعة، وفي أقل الأوقات توقعاً، وفي كل الأقسام (هندسي- موارد – مشتريات... الخ). تتوفق القدرة على إلحاق الأذى بالآخرين من الغبي على عاملين:

الأول: العامل الوراثي، فبعض الأشخاص يحملون «جرعة استثنائية» من موروث الغباء.

الثاني: موقع السلطة الذي يشغله الشخص «الغبي»، والأهمية التي يتمتع بها في مؤسسته، فكلما ارتفع موقعه زاد الأذى الذي يمكن أن يقوم به.

وسنرى «أنه دائماً ما يقلل غير الأغبياء قدرة الأغبياء على إلحاق الأذى، كما أنهم يتجاهلون أن التعامل مع الأغبياء خطأ فادح»، لأن الشخص الغبي هو أشد الناس على الإطلاق خطراً، هو أخطر من اللص وأخطر من القاتل، وحتى أخطر من النكبات الطبيعية.

المؤسسات المتقدمة يقودها بالضرورة الأذكياء، وبعضها تقوم الإدارة ذاتها «بتفريخ الأغبياء»، لأنهم يساعدونها على التحكم في المنشأة!

عالمنا اليوم هو الصراع بين الأغبياء الأكثر عدداً والأذكياء الأقل عدداً، وكلما تغلبت المجموعة الأولى على الثانية غرقت منشآتنا في الخسائر، لأنه حتى الفكرة الجيدة عندما تدخل عقلاً غبياً تنفذ بشكل غبي يشبه حاملها.

تساؤلنا: لماذا توجد نسبة ثابتة من الأغبياء لا تتغيّر عبر الزمان والمكان والمهنة والرتبة الوظيفية؟

حل اللغز: إن الطبيعة تود كبح جماح الأمور بتخفيض سرعة التقدم؛ وإبطاء نجاح الأعمال؛ ومنع الناتج المحلي الإجمالي من الارتفاع المطرد، لئلا يتأجج الاقتصاد.

يبذل علماء الوراثة والأحياء قصارى جهدهم لإثبات أن البشر متساوون؛ ولكن أثبتت سنوات طويلة من الملاحظة والتجربة أنهم ليسوا كذلك: بعضهم أغبياء والباقي ليسوا كذلك؛ والطبيعة هي التي تحدد الاختلاف!

يولد المرء غبياً قضاء وقدراً؛ كما لو أن له شعراً أشقر؛ وينتمي لمجموعة الأغبياء كما ينتمي لزمرة دموية ما.

قامت مؤسسة بحثية في مؤسسة جامعية ما بتحليل وضع العمال والموظفين: الياقات البيض والزرق والاستشاريين والأساتذة والإداريين والطلاب المتدربين؛ اتضح أن الجزء (غ) نسبة الأغبياء؛ فلا تلقي اللوم على الجهل أو الفقر، [نفس النسبة بين الأساتذة وباقي الشرائح]؛ وتم توسيع النسبة ليشمل نخب حقيقية من الحائزين على جائزة «نوبل»، ولوحظت نفس النسبة (غ) من الأغبياء!

لا ننسى بالختام أن الغبي هو من يكيد الآخر خسائر؛ وبغالب الأحيان دون أن يحقق لنفسه أي مكاسب (بل قد يتحمل خسائر)!

دعم قطاع المياه في الحسكة وتكثيف صيانة محطات الكهرباء

مجلس الوزراء يناقش تعديل قانون التعامل بغير الليرة ويوافق على تعديل سعر صرف الـ١٠٠ دولار على الحدود حسب نشرة الحوالات

هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس خلال ترؤسه أمس الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء تكثيف عمليات صيانة محطات توليد الكهرباء بهدف تشغيلها بطاقتها القصوى، واتخاذ كل الخطوات المطلوبة لتعزيز التصنيع الزراعي والصناعات الدوائية ومتابعة واقع الأسواق بالتنسيق بين وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والإدارة المحلية والمجتمع الأهلي، مشدداً على أنه لا عذر لأي وزارة أو جهة عامة في أي تقصير أو ترهل في سياق إدارة الموارد المتوافرة لديها.

وطلب المهندس عرنوس من جميع الوزارات والمؤسسات العامة المتابعة المباشرة لمستوى الخدمات المقدمة في جميع القطاعات واتخاذ ما يلزم للارتقاء بها، باعتبار أن الحكومة مسؤولة أمام المواطن عن واقع الخدمات وتأمين مختلف المتطلبات والاحتياجات، مشيراً إلى ضرورة التواصل مع المواطنين وتلقي شكاواهم والتعاطي معها بشكل إيجابي وإيجاد المعالجات لها وفق الإمكانيات المتوافرة، إضافة إلى ضبط الإنفاق في الجهات العامة وخاصة ما يتعلق بـ/الكهرباء، المحروقات، القرطاسية، الأثاث/ ودعم القطاعات ذات الأولوية، مع الاستمرار في محاربة الفساد.

وناقش مجلس الوزراء مشروع الصك التشريعي الخاص بإنهاء العمل بالمرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠١٣ وتعديلاته بالمرسوم التشريعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٠ وتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٦ المتعلق بالتعامل بغير الليرة السورية، حيث تم التأكيد على أهمية الوضوح التام في المواد القانونية والتعريفات الناظمة للتداول القانوني بالعملات الأجنبية بما يحد من أي هواجس لدى قطاع الأعمال والمستثمرين والمواطنين في حال التعاطي ضمن الأطر المسموحة قانوناً.

ووافق المجلس على تعديل سعر صرف مبلغ ١٠٠ دولار للمواطنين القادمين عبر المنافذ الحدودية ليصبح بسعر صرف الحوالات الصادر عن مصرف سورية المركزي.

وأكد المجلس ضرورة إعداد خطط متكاملة للتعاطي مع الغابات والمناطق الزراعية التي تعرضت للحرائق في اللاذقية مؤخراً وأهمية إعادة الحياة لهذه المناطق مع لحظ خطوط النار اللازمة لمكافحة أي حرائق مستقبلاً ومنع انتشارها، وشدد على إعداد رؤية واضحة للتوسع بالصناعات الزراعية وصناعة الأدوية لتأمين حاجة السوق المحلية بشكل كاف.

واطلع المجلس من وزراء الخارجية والمغتربين والاقتصاد والتجارة الخارجية والاتصالات والتقانة على نتائج الزيارة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية وما نتج عنها من خطوات عملية لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة إضافة إلى فتح آفاق أوسع للتعاون في قطاعات النقل والطاقة والنفط والقطاع المالي والاتصالات وتبادل الخبرات.

ووافق المجلس على مقترحات وزارتي الإدارة المحلية والموارد المائية لتحسين الواقع الخدمي في محافظة الحسكة وتقديم الدعم لمجلسي مدينتي الحسكة والقامشلي وتقديم آليات وصهاريج ومعدات لدعم قطاع المياه، واتخاذ كل الإجراءات لتسهيل عمليات تسليم ثمن موسم القمح للفلاحين في المحافظة.

واستمع المجلس من وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف إلى التقرير النهائي للجنة التدقيق في نوعية وجودة مادتي الحديد والإسمنت المنتجتين محلياً في القطاعين العام والخاص، واعتمد المجلس مقترحات اللجنة المشكلة بخصوص الشركات المنتجة للإسمنت المتبعة من حيث جودة المواد الخام ونسبها الصحيحة ومراقبة المخابر ضمن كل معمل بشكل دوري، وأكد المجلس ضرورة إلزام الشركات المنتجة للإسمنت والحديد بإجراء اختبارات دورية ومراقبة ذلك من قبل وزارة الصناعة والالتزام بشروط الترخيص من حيث وجود مخبر متكامل لديها وتفعيل عمل وحدات ضبط الجودة والالتزام بشروط التخزين.

ووافق المجلس على استكمال إعادة تأهيل المقر المخصص للمصرف التجاري السوري في مالية بانياس، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

وحول قرار رفع سعر صرف الـ١٠٠ دولار على الحدود، أكد الدكتور والباحث الاقتصادي في كلية الاقتصاد عابد فضلية أنه بغض النظر عن صحة أو عدم صحة قرار تصريف الوافدين لـ١٠٠ دولار على المنافذ الحدودية إلا أن القرار الجديد لرئاسة مجلس الوزراء بجعل تصريفها بسعر الحوالات (وهو أعلى دائماً من السعر الحالي المقرر للصرف) هو قرار إيجابي لمصلحة المواطن وله آثار إيجابية في تحريك الأسواق، مشيراً إلى أن المواطن الذي يصرف الـ١٠٠ دولار عند دخول القطر سيحصل على مئة ألف ليرة سورية على الأقل زيادة على المبلغ الذي كان يحصل عليه قبل القرار الجديد، وبكل الأحوال فإن رفع سعر الصرف الجديد التي تم إقراره اليوم لن يكون من مفاعيله الدفع نحو ارتفاع سعر الصرف بشكل عام، لأن السعر الأعلى الذي تم إقراره لصرف الـ١٠٠ دولار هو (سيبقى دائماً) أقل من سعر الصرف في السوق السوداء.

عرنوس:

• الحكومة مسؤولة أمام المواطن عن تأمين المتطلبات والاحتياجات

فضلية لـ«الوطن»:

• رفع سعر صرف الـ١٠٠ دولار ستكون له آثار إيجابية في تحريك الأسواق

أسباب جديدة لارتفاع الأسعار

حداد لـ«الوطن»: التهاب الكبد الفيروسي أدى إلى نفوق عدد كبير من الدواجن وفي حال زيادة الرواتب سترتفع الأسعار أكثر

رامز محفوظ

كشف عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد أن أسعار الفروج والبيض ارتفعت خلال اليومين الماضيين بنسبة ١٥ بالمئة كما ارتفعت أسعار الأعلاف بنسبة ٥٠ بالمئة مع ارتفاع سعر الصرف خلال الفترة الماضية، لافتاً إلى أن سعر كيلو الذرة الصفراء اليوم في السوق وصل لأكثر ٦ آلاف كما وصل سعر كسبة الصويا لحدود ١١ ألف ليرة وليس له سعر ثابت حالياً باعتبار أنه يتغير مع تغيرات سعر الصرف، مبيناً أن الذرة الصفراء وكسبة الصويا متوافرتان في السوق لكن عندما يرتفع سعر الصرف يحجم التجار عن البيع إلى حين استقرار السعر كما حصل خلال الفترة الماضية عندما شهد سعر الصرف ارتفاعاً يومياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن حداد أنه رغم ارتفاع سعر الفروج والبيض في السوق إلا أن المربي ما زال يخسر إذ إن تكلفة كيلو الفروج على المربي اليوم أكثر من ٢٠ ألف وبياع للمسالخ بسعر ١٧,٥ ألف ليرة كما أن سعر مبيع صحن البيض من أرض المدجنة أصبح اليوم بحدود ٣٥ ألف ليرة وبياع في السوق بحدود هذا السعر أو أقل منه.

ولفت إلى انتشار ظاهرة ذبح الدجاج البياض الذي يتجاوز عمره السنة وأكثر من المربي كي لا يستمروا بالخسارة في حال استمروا بتربيته.

وأشار إلى أن نسبة النفوق بين الفروج ارتفعت مؤخراً ووصلت في بعض المداجن لأكثر من ٥٠ بالمئة نتيجة لانتشار مرض التهاب الكبد الفيروسي مؤخراً وبكثرة بين قطعان الفروج، مبيناً أن هذا المرض منتشر بين قطعان الدواجن منذ حوالي السنة لكنه استفحل بشكل أكبر مؤخراً، مشيراً إلى أن التربية ازدادت خلال الفترة الماضية على أمل أن يحقق المربون أرباحاً ويعوضوا الخسائر السابقة لكنهم بدؤوا يدفعون الثمن غالباً بسبب انتشار هذا المرض الذي أدى إلى نفوق أعداد كبيرة وغير متوقعة من الفروج، وأكد أن الإقبال من المربين على شراء صوص الفروج ضعيف جداً خلال الفترة الحالية لأن الصورة بالنسبة للتربية ضبابية ولا يعرف المربون إلى أين يتجه واقع قطاع الدواجن مستقبلاً بالتوازي مع الغلاء المتواصل لأسعار الأعلاف، لافتاً إلى أنه في حال استمرار ارتفاع أسعار الأعلاف من الممكن أن نشهد ارتفاعاً أكبر في أسعار الفروج والبيض، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه في حال حصول أي زيادة في الرواتب والأجور فمن المؤكد أن أسعار الفروج والبيض سترتفع مع زيادة الاستهلاك.

وختم بالقول إن مربي الدواجن عقدوا مؤخراً اجتماعاً مع وزير الزراعة من أجل إيجاد حل لمشكلات المربين ودعم المربين بالأعلاف لكن لم نحصل على نتائج مرضية، مبيناً أن المربين طالبوا الوزير بأن تقوم مؤسسة الأعلاف باستيراد الذرة الصفراء وكسبة الصويا لكن الرد كان عدم توافر السيولة اللازمة لدى المؤسسة، لافتاً إلى أنه ليس هناك أي كميات منها لتوزع على المربين من مؤسسة الأعلاف وكل احتياجاتهم يشترونها من السوق المحلية.

«المركزي» يرفع سقف نقل الأموال بين المحافظات إلى ٢٥ مليون ليرة

عبد الهادي شباط

أعلن مصرف سورية المركزي تعديل البند رقم (١) من التعميم الصادر عنه بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢، المتضمن تحديد سقف سحب النقد اليومي من الحسابات المفتوحة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، والمعدل بموجب التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٩، ليصبح المبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية فقط.

وأوضح المصرف في تعميم وجهه إلى كل المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في سورية نشره عبر قناته على «تلغرام» أن هذا الإجراء يأتي في إطار سياسة المصرف بتقييد السحوبات النقدية، بهدف إدارة سعر الصرف واستخدام الأدوات الرقابية التي تهدف إلى الحد من المضاربة على الليرة السورية، ومتابعة وجهة استخدام الأموال المسحوبة من حسابات المتعاملين، ولإعطاء مرونة أكبر لهم في استخدام حساباتهم المصرفية.

وكان المصرف قد أصدر في التاسع والعشرين من كانون الثاني الماضي تعميماً طلب بموجبه من كل المؤسسات المالية المصرفية العاملة في سورية تحديد سقف السحب النقدي اليومي من الحسابات المفتوحة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بـ١٥ مليون ليرة سورية.

وكان عدد من الخبراء في الشأن الاقتصادي وجهوا خلال الفترة الماضية العديد من الملاحظات حول الإجراءات النقدية التي ينفذها مصرف سورية المركزي ومنها سقف نقل الأموال بين المحافظات حيث اعتبروا أن مسألة التقييد تضر بحركة المعاملات والنشاط الاقتصادي خاصة أن معدلات التضخم المتسارعة خلال الفترة الماضية كان لابد أن تقابلها قرارات مرنة تسهم في إيجاد بيئة عمل وحركة اقتصادية سلسة.

بينما اعتبر الدكتور عابد فضلية في حديث حول الموضوع نشرته «الوطن» أنه على التوازي مع ذلك ساهم إغلاق الكثير من شركات الحوالات المالية الصغيرة بغض النظر عن الأسباب التي كانت وراء ذلك في إرباك عملية نقل وتحويل الأموال بين المواطنين.

.. والمالية تصدر المزاد الثالث لسندات الخزينة بقيمة ٣٠٠ مليار ليرة

مدير الإيرادات العامة لـ«الوطن»: سندات الخزينة تعتمد على الأموال الحقيقية بخلاف التمويل التضخمي

الوطن

أعلنت وزارة المالية ووفق روزنامتها الخاصة بسندات الخزينة التي أعلنت عنها مع بداية العام الجاري عن المزاد الثالث للأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٣، لإصدار سندات خزينة بأجل خمس سنوات وبنطاق مستهدف بقيمة ٣٠٠ مليار ليرة، حيث يقام المزاد يوم الإثنين بتاريخ ٢١ من الشهر الجاري ليكون تاريخ التسوية مع يوم ٢٧ من الشهر ذاته (أب).

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير الإيرادات العامة في وزارة المالية أنس علي أن الإعلان عن هذا المزاد يأتي ضمن استكمال الوزارة لروزنامة سندات الخزينة التي أعلنت عنها ليكون إجمالي المزادات بما فيها هذا المزاد الثالث بحدود ٦٠٠ مليار ليرة توزعت على ١٠٠ مليار ليرة للمزاد الأول و٢٠٠ مليار ليرة للمزاد الثاني و٣٠٠ للمزاد الحالي (الثالث) في حين سيتم طرح مزاد رابع في شهر تشرين الثاني المقبل بقيمة تصل لحدود ٢٠٠ مليار ليرة.

وبين أنه يحق للمصارف العاملة الخاصة والعامة ولشركات الوساطة المالية المؤهلة المشاركة في المزاد بشكل مباشر، كما يحق للأفراد الطبيعيين والاعتباريين المشاركة من خلال فتح حساب لدى أي من شركات الوساطة المالية أو لدى أي من المصارف العاملة المؤهلة للاكتتاب على هذه السندات أيضاً، علماً بأن تداول هذه الورقة المالية متاح في سوق دمشق للأوراق المالية، ما يعطيها ميزة السيولة، إضافة للاستفادة من الفوائد التي سيتم منحها نصف سنوي بنسبة فائدة ستتحدد بناءً على العروض المقدمة التي سيعلن عنها بعد انتهاء أعمال الاكتتاب.

وأوضح أن هذا الشكل من التمويل هو بخلاف التمويل التضخمي الذي يقوم على الاستدانة أو التمويل من المصرف المركزي، في حين تعتمد سندات الخزينة التي طرحتها المالية على الأموال الحقيقية التي تمثل جزءاً من المعروض النقدي المتداول أو المدخر.

وأضاف: إن المصارف مازالت تمثل الحصة الأكبر من إجمالي المكتتبين مع توقعات بأن تزيد حصة الأفراد من الاكتتاب في المزادات المقبلة خاصة مع السماح بعمل شركات الوساطة التي يعتمد عليها الأفراد عند اكتتابهم، كما أن هذه المزادات تحمل جملة من الإيجابيات في السياسة المالية والنقدية فهي توفر لوزارة المالية قناة تمويل إضافية للإنفاق العام وعند توجيه الإنفاق نحو الشق الاستثماري سيتم تحقيق زيادة في التشغيل والإنتاج والمزيد من العرض السلعي وبالتالي تحسن الناتج المحلي الإجمالي.

بينما تسمح سندات الخزينة في السياسة النقدية بإدارة السيولة والمعروض النقدي وضبط هذا المعروض وتوجيه توظيفه بما يحول دون ذهاب جزء من هذا المعروض النقدي للمضاربة أو أن يبقى عاطلاً عن التوظيف وفي المحصلة يسهم ذلك في ضبط سعر الصرف.

وبين علي أنه بات ممكناً لحامل الورقة (السندات) بيعها وتسييلها في السوق وعدم إلزامه بالاحتفاظ بها لسنوات وبالتالي انخفاض المخاطر، وتقوم آلية احتساب سعر الفائدة لكل سند خزينة، على تحديده بعد فض العروض المقدمة في المزاد، وترتيبها تصاعدياً بحسب سعر الفائدة المطلوب من العارضين، حيث يتم تحديد سعر فائدة الكوبونات الموزعة نصف سنوي بناءً على المبلغ المقتطع الذي تحدده وزارة المالية، ومن ثم يتم تسعير السندات آلياً ولكل عارض على حدة، بناءً على سعر الفائدة المقدم من قبله بموجب العرض الذي تقدم به أصولاً.

بينما تعود البنية التشريعية التي يتم العمل وفقها وإصدار سندات الخزينة للعام ٢٠٠٧ حيث أصدرت وزارة المالية ٥ مزادات لأول مرة في العام ٢٠١٠ وفقاً لتشريع ٢٠٠٧ ثم تم إصدار مزادين في العام ٢٠١١.